E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SCU/2008/WG.1/CP.2
2 June 2008
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورشة عمل حول جودة البيانات والأرقام
القياسية للتجارة الخارجية
القاهرة، ١٢-١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

05 AUG 2008

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

ورقة قطرية (فلسطين)

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، اراء الإسكوا.

08-228
08-0228

السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إحصاءات التجارة الخارجية

ورقة قطرية مقدمة إلى ورشة العمل حول
(جودة البيانات والأرقام القياسية للتجارة الخارجية)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)

القاهرة- جمهورية مصر العربية
١٣-١٦ ايار/مايو ٢٠٠٨

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الأول:	
١,١: خلفية عامة	٤
٢,١: أهداف التجارة الخارجية في فلسطين	٤
٣,١: منهجية إعداد إحصاءات التجارة الخارجية	4
٤,١: طرق جمع البيانات	٤
٥,١: جودة البيانات	٥
٦,١: التصانيف المستخدمة	٥
الفصل الثاني:	
١,٢: خصوصية التجربة الفلسطينية	٦
٢,٢: معوقات احصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية	٦
٣,٢: الخطط المستقبلية	٦
٤,٢: انتاج الارقام القياسية	٦
٥,٢: معوقات انتاج الارقام القياسية للتجارة الخارجية في فلسطين	7
٦,٢:اهمية اعداد الرقم القياسي للتجارة الخارجية	٧
التوصيات	٨

مقدمة

حرص الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على إعداد وإصدار إحصاءات التجارة الخارجية بمركباتها الرئيسية الثلاث (الواردات والصادرات وصافي الميزان التجاري) بالإستناد إلى التوصيات الدولية في هذا المجال مع الأخذ بعين الإعتبار الواقع الخاص لفلسطين، وتعتبر بيانات إحصاءات التجارة الخارجية من الأرقام الحيوية والضرورية للحسابات القومية وميزان المدفوعات، ولمعرفة مساهمة الواردات والصادرات في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معرفة الحساب الجاري كأهم حسابات ميزان المدفوعات، ومن هنا نرى أن برنامج إحصاءات التجارة الخارجية استفاد من التجربة الميدانية من حيث الإعداد وتحقيق الوسائل الجيدة للوصول إلى رقم إحصائي يعبر عن حركة التدفقات السلعية من وإلى فلسطين، ويعد هذا الرقم من الأسس في البنية الأساسية لإعداد منظومة إحصاءات إقتصادية متكاملة في فلسطين.

ضمن خطة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتطوير إحصاءات التجارة الخارجية، إصدار تقرير سنوي للسلع والخدمات بالإضافة إلى تقرير نصف سنوي، لكن نظراً للظروف الخاصة التي تمر بها فلسطين فقد تمكن الجهاز من إصدار عشرة تقارير لإحصاءات التجارة الخارجية، وقد اصبح تقرير التجارة الخارجية يتضمن تجارة السلع والخدمات والتي تغطي التبادل التجاري الخدمي مع اسرائيل فقط والعمل جارٍ لاعداد خطة لجمع بيانات الخدمات مع باقي دول العالم حين تتوفر مصادر للبيانات الخاصة بالخدمات كما هو الحال في بيانات السلع.

يوفر البرنامج بيانات حول قيم السلع الواردة والصادرة حسب بلد المنشأ والمقصد إضافة إلى الصادرات وطنية المنشأ والمعاد تصديره وصافي الميزان التجاري مع بلدان العالم، بالاضافة الى بيانات عن التركيب الهيكلي لكل من الواردات والصادرات وذلك لإستخدام وزارات وهيئات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والباحثين والدارسين وكافة المهتمين في هذا المجال.

وبخصوص الأرقام القياسية لقيم الصادرات والورادات فما زال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يبذل الجهود المتواصلة في البحث والإطلاع للتغلب على مشكلة الكميات والتي هي العقبة الأساسية في اعداد الأرقام القياسية في فلسطين.

الفصل الأول

١,١: خلفية عامة

أنشئ برنامج إحصاءات التجارة الخارجية في فلسطين عام ١٩٩٦ ضمن دوائر الادارة العامة للإحصاءات الإقتصادية، وتم إصدار تقارير سنوية شملت السلع في التقارير الخمسة الاولى والسلع والخدمات في التقارير للسنوات ٢٠٠٠- ٢٠٠٥، لقد إعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مجموعة من مصادر البيانات بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمول للبيانات التي يتم جمعها وذلك من خلال التواصل مع مصادر البينات ومستخدمي البيانات(من خلال ورش العمل) التي عقدت مع العديد من الجهات ذات العلاقة.

٢,١: أهداف التجارة الخارجية في فلسطين:

يهدف المشروع إلى ما يلي:

- توفير بيانات تفصيلية عن المواد المستوردة والمصدرة حسب بلد المنشأ والمقصد.
- توفير بيانات تفصيلية عن الدول المتعامل معها تجارياً.
- توزيع السلع المستوردة والمصدرة حسب الغرض الاقتصادي.
- توفير بيانات عن حركة التدفقات السلعية من خلال واسطة الدخول والخروج.
- توزيع الواردات والصادرات الفلسطينية على المستوى الجغرافي للأراضي الفلسطينية.
- توفيرالمؤشرات الخاصة بالواردات والصادرات على مستوى الأبواب والأقسام والمجموعات السلعية للنظام الموحد للتجارة الدولية STIC-3 .
- توفير المدخلات المتعلقة باعداد تقارير الحسابات القومية وميزان المدفوعات.

٣,١: منهجية إعداد إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية:

نظراً للظروف الخاصة والاستثنائية للأراضي الفلسطينية، فقد إعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فواتير المقاصة لضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية كمصدر رئيسي للبيانات والتي تعكس حركة التبادل التجاري مع إسرائيل فقط وتمثل ٧٠% من إجمالي حجم الواردات وتصل إلى ٩٠% من إجمالي حجم الصادرات. إضافةً إلى البيانات الجمركية والتي تعكس الإستيراد المباشر من دول العالم عدا إسرائيل وتمثل حوالي ٣٠% من إجمالي الواردات، اما باقي المصادر فهي تغطي البيانات التي لا تظهر في فواتير المقاصة والبيان الجمركي مثل بيانات الطاقة الكهربائية والمياه والزراعة فيتم الحصول عليها من مصادرها على شكل كشوف ورقية حسب طبيعة عمل كل مصدر.

٤,١: طرق جمع البيانات:

يتم جمع البيانات بثلاث طرق هي:

١. الواردات والصادرات المباشرة: يتم الحصول عليها محوسبة على شكل ملفات اكسل، بعد ذلك تقوم الدائرة بحوسبة البيانات من جديد بما يفي باغراض احصاءات التجارة الخارجية مثل بيانات البلد الشريك، الشهر، المعبر، المحافظة، رمز ووصف السلعة.
٢. بيانات التبادل التجاري مع اسرائيل: يتم جمعها على نماذج ورقية خاصة اعدت لتلبي احتياجات الدائرة من البيانات الواردة في فواتير المقاصة.
٣. بيانات باقي المصادر: يتم الحصول عليها من مصادرها على شكل نماذج ورقية حسب نظام العمل المتبع في تلك المؤسسات ومن ثم يتم حوسبتها في الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

٥,١: جودة البيانات:

يستخدم الجهاز قاعدة بيانات (oracel) لإدخال البيانات ومعالجتها وعلية فقد تم اعداد مجموعة من قواعد التدقيق الآلي التي زود بها البرنامج حيث يتم بناء على القواعد المشار اليها مقارنة بعض السلع مع بلد المنشأ/ المقصد حيث يفترض مثلا ان لا يتم تصدير أي من مشتقات البترول الى دول العالم وغيرها من القواعد التي توفر الجهد في المراجعة اليدوية.

التدقيق على مستوى الحقول الفردية يتم استخراج قائمة بالبيانات على مستوى البلد والشهر ومراجعة البيانات للتأكد اولا من عدم وجود اخطاء بشرية خلال مرحلة ادخال البيانات ثم يتم اجراء مراجعة ثانية للأخطاء التي تتمثل بطبيعة السلع التي يتم استيرادها من كل بلد وفي حال الشكك او وجود خطا اوعدم توفر معلومات يتم الرجوع الى مصدر البيان لتصويب الأخطاء، وقد استطاع الجهاز خلال الفترة السابقة بناء علاقات مع التجار في هذة المسألة .

اما على المستوى الإجمالي فتتم عملية الفحص والتدقيق من خلال مقارنة البيانات على مستوى السلسة الزمنية والمقارنة مع برامج احصائية اخرى اهمها الحسابات القومية ونتائج المسوحات الإقتصادية.

وفي حال الكشف عن خطأ معين في البيانات يتم فحص القيم العالية او المنخفظة جدا.

جميع التدقيقات والفحوصات تتم باستخدام الأسلوبين اليدوي والتكنولوجي .

٦,١: التصانيف المستخدمة:

يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية – التنقيح الثالث– (SITC-3) وذلك لكافة السلع باستثناء البيانات الجمركية التي يتم إستلامها من وزارة المالية مصنفة حسب بنود التعرفة الجمركية الإسرائيلية ثم يتم ضغط بنود التعرفة إلى ستة حدود باستخدام النظام المنسق (HS) بهدف دمجها مع باقي البيانات الخاصة بالواردات. كما يتم إستخدام تصنيف (BEC) وهو تصنيف السلع حسب الغرض الإقتصادي في مرحلة نشر البيانات.

الفصل الثاني

١,٢: خصوصية التجربة الفلسطينية:

أخذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على عاتقه ومنذ بداية عمله في عام ١٩٩٣، وضمن خطته الشاملة توفير وإصدار الرقم الإحصائي الرسمي، وعلى الرغم من الإمكانيات المتواضعة إلا أن أسرة الجهاز ومن خلال العمل المتواصل حققت العديد من الإنجازات التي كان لها الأثر الكبير في تواصل التفاعل والإندماج مع المؤسسات الإحصائية الإقليمية والدولية المختلفة.

ومع الأخذ بعين الإعتبار المعوقات الكثيرة فقد تم إعداد إحصاءات التجارة الخارجية لفلسطين ومن أبرز هذه المعوقات تعدد مصادر البيانات وعدم السيطرة على المعابر التي ما زالت تحت سيطرة الإحتلال الإسرائيلي.

٢,٢: معوقات إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية:

بسبب الوضع الخاص للأراضي الفلسطينية فإن هناك العديد من المعوقات التي تواجهها إحصاءات التجارة الخارجية من أبرزها ما يلي:

١. عدم وجود معابر واضحة للضفة الغربية وبالتالي يتم إستخدام المعابر الإسرائيلية لدخول وخروج السلع.

٢. عدم وضوح فواتير المقاصة الموحدة مع الجانب الإسرائيلي بسبب كون معظمها باللغة العبرية، وعدم ذكر تفاصيل عن السلعة في معظم الأحيان.
٣. عدم ذكر بلد المنشأ للبضاعة الواردة من إسرائيل من خلال فاتورة المقاصة ومنشأها غير اسرائيل.
٤. عدم وجود مرفقات للبيان الجمركي الخاص بالواردات المباشرة من دول العالم عدا إسرائيل، حيث أن النسخة المقدمة للجمارك الفلسطينية ليست النسخة الأصلية.
٥. فترة السماح الممنوحة للتاجر لتسليم فواتيره لمكتب ضريبة القيمة المضافة وهي ستة أشهر تستدعي الإنتظار وعدم نشر التقرير السنوي إلى ما بعد منتصف العام التالي لحين التأكد من شمول كافة بيانات العام.

٢,٣: الخطط المستقبلية:

١. إعتماد النظام الآلي في إحصاءات التجارة الخارجية بحيث يتم إستلام البيانات من كافة المصادر بواسطة نظام الشبكات المحلية وإجراء عمليات المعالجة المركزية في الجهاز المركزي للإحصاء وذلك حين تبدأ وزارة المالية بتفعيل برنامج اسيكودا.
٢. إستخدام النظام المنسق (HS) في ترميز كافة البيانات من كافة المصادر ابتداء من العمل على جمع بيانات ٢٠٠٧.
٣. انتاج الارقام القياسية للواردات والصادرات.

٢,٤: انتاج الارقام القياسية:

الوضع الراهن: يسعى الجهاز وبشكل دائم الى تطوير منهجيات العمل بهدف الحصول على الجودة في البيانات والوفاء بالالتزامات المحلية والدولية في توفير المؤشرات الخاصة باحصاءات التجارة الخارجية ومن ضمنها الارقام القياسية.

٢,٥: معوقات انتاج الارقام القياسية للتجارة الخارجية في فلسطين:

١-عدم توفر وحدة الكمية لمعظم السلع.
٢- الكميات المتوفرة غير حقيقية غالباً ولا تعبر عن القيم .
٣- الأسعار التي تجمع للجملة والمنتج والخاصة بالصادرات والواردات لدى الجهاز لا تمثل كافة السلع التي يتم استيرادها او تصديرها.
٤- عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر والحدود مما يؤدي الى تهرب التاجر من تحديد الأسعار او الكميات الحقيقية.
موقف الجهاز: يدعو الجهاز الى تعاون الأجهزة الإحصائية في انتاج الارقام القياسية للواردات والصادرات في بلـــدان اسكوا من حيث المنهجية المتبعة في اعداد الأرقام القياسية للتجارة الخارجية.

٢,٦:اهمية اعداد الرقم القياسي للتجارة الخارجية:

لمعرفة التطورات التي طرأت على الواردات والصادرات نتيجة ازدياد او انخفاض القيمة والتي تأخذ عـــدة احتمـــالات منها:

- ازدياد كمية الصادرات وارتفاع الاسعار.
- ازدياد كمية الصادرات وبقاء الاسعار ثابتة.
- ازدياد كمية الصادرات مع هبوط الاسعار.
- ثبات كمية الصادرات وارتفاع الاسعار.
- تناقص كمية الصادرات وارتفاع الاسعار.
- ازدياد كمية الواردات وارتفاع الاسعار.
- ازدياد كمية الواردات وبقاء الاسعار ثابتة.
- ازدياد كمية الواردات مع هبوط الاسعار.
- ثبات كمية الواردات وارتفاع الاسعار.
- تناقص كمية الواردات وارتفاع الاسعار.

ولمعرفة اي الاحتمالات السابقة كان وراء هذا التغير في الصادرات أو الواردات فانه لابد من حساب اثر كل من الاسعار والكميات على قيمة الصادرات او الواردت مع بقاء المتغيرات الاخرى ثابتة.

ومن اجل ذلك لا بد من حساب الرقم القياسي لوحدة الكمية والرقم القياسي لسعر الوحدة مما يمكن من القيام بقياس مجمل التجارة الخارجية وذلك بحساب حدي التجارة الخارجية والتي تقيس الكمية التي يمكن استيرادها لقاء الكميات المصدرة وذلك بقسمة الرقم القاسي لكمية الواردات على الرقم القياسي لكمية الصادرت.

التوصية: يوصي الجهاز بضرورة توفير الرقم القياسي للاسعار والكميات لان احتساب الرقم القياسي للقيمة فقط لا يحقق الهدف المنشود من ايجاد الرقم القياسي للصادرات والواردات حيث ان ارتفاع القيمة او انخفاضها يشير الى ازدياد او انخفاض الواردات او الصادرات علما ان باقي الاحتمالات اعلاه ممكنة.

التوصيات

١. توحيد المعايير والمنهجيات في معالجة بيانات التجارة الخارجية بما يشمل التعريفات ووحدات القياس والموسمية والتصنيفات الدولية.
٢. توحيد المعايير والمنهجيات في انتاج الأرقام القياسية لقيم الصادرات والواردات بين بلدان الاسكوا.